بين منهج النحو العربي في التأويل والنحو التوليدي التحويلي

د. ابتهال محمد علي البار
جامعة الملك عبدالعزيز – جدة
قسم اللغة العربية وآدابها

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة منهج النحاة العرب الأوائل في التأويل والتقدير، ففكرة العمل النحوي استوجبت تقديرات تُضاف إلى التركيب أو تعدل به إلى صورة أخرى؛ لذا توقف النحاة عند النصوص والشواهد التي ورد ظاهرها مخالفاً للقواعد الأصول المطَّردة التي اُستنبطت واعتمدت، وحاولوا توجيهها باستخدام التأويل والتقدير ليجعلوها مُتَّسِقة مع القواعد.

والنحو العربي لجأ إلى المفاهيم المجردة، نحو: التأويل والتقدير لتفسير كثير من الظواهر اللغوية، وإذا كان المنهج الوصفي ضد فكرة العامل؛ لأن العامل يستوجب تقديرات وتأويلات تُضاف إلى التركيب أو تعدل به إلى شكلٍ آخر، فإن نظرية النحو التوليدي التحويلي للعالم الأمريكي نعوم تشومسكي (لا سيما في بدايات نظريته) تعتمد البنية العميقة المُقدَّرة أساساً من أسسها، وتنطلق منها لدراسة البنية السطحية.

ويقف البحث على الفرق بين التأويل في النحو البصري والنحو الكوفي، وعلى الأسباب التي دفعت النحاة إلى التأويل عند النحاة، مثل: فهم النصوص، والتوفيق بين الشواهد والقواعد الأصول.

ويناقش المظاهر التحويلية في التأويل، مثل: الحذف والإضمار والتقدير في الجمل والمفردات والحمل على المعنى والتضمين.

ويوظِّف البحث المنهج التحليلي الذي يتم من خلاله تناول عدد من الأمثلة والشواهد المختلفة بالتحليل والمناقشة للوقوف على منهج علماء النحو الأوائل في التأويل والتقدير.

اهتم النحاة العرب بفكرة العامل، وأقاموا أبواب النحو على فكرة أنه لا بد من عامل ومعمول في كل تركيب، والعامل في اصطلاح النحاة هو: "ما أوجب أن يكون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً"[١]، وقسّموا العوامل إلى صنفين؛ أولاً: عوامل معنوية مثل: الابتداء، وثانياً: عوامل لفظية مثل: الأفعال.

وتدور فكرة العامل في كثير من أبحاث النحو العربي، ولهذه الفكرة فلسفتها وقوانينها؛ من ذلك اعتبار النحاة بعض العوامل أصلاً كالأفعال، وبعضها فرعاً كالأسماء والحروف، وبعض العوامل أقوى من غيرها، وغير ذلك من آراء النحاة التي يُمكن الاطلاع عليها بشكل واسع في كتب النحو، ولم نذكرها في هذا الموضع لأنها ليست بذي صلة وثيقة بالتحويل.

ونجد أن مبدأ العامل الذي يُترجم باللغة الإنجليزية إلى: Government من أهم المبادئ التي قام عليها النحو التحويلي؛ فهو محور رئيس لتفسير ما يطرأ على التركيب، وغاية العامل في نظرية النحو التوليدي التحويلي تحديد البنية العميقة الذهنية؛ لتفسير ما يطرأ على البنية السطحية المُتكلَّمة[٢].

ومصطلح Governed word بمعنى: "كلمة خاضعة لتأثير كلمة أخرى، مثل المجرور الذي يخضع للجارّ"[٣]، هو ما يُعرف عند نحاتنا القدامى بالمعمول. ومصطلح Governing word بمعنى: "كلمة ذات تأثير في كلمة أخرى، مثل حرف الجر الذي يؤثِّر في المجرور"[٤]، يُعرف في النحو العربي القديم بالعامل.

والتحليل النحوي في نظرية النحو التحويلي يكاد يتّجه إلى تصنيف العناصر اللغوية وفقا لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة، فالكلمة العاملة تؤثِّر في نظم الكلام حتى يؤدي إلى دلالة معينة، مثال ذلك:

That Martin will fail his linguistic course is likely.

Martin is likely to fail his linguistic course.

فالجملتان تقعان في مجال كلمة likely باعتبارها عاملاً تؤثر في نظم الكلام حتى يؤدي دلالة بعينها[٥].

وفكرة العامل في النحو العربي مسؤولة بشكل كبير عن التأويل والتقدير، وتعدد الاحتمالات الإعرابية للكلمة الواحدة إلى قوانين العامل، إذ لا بد من إيجاد عامل لكل أثر إعرابي داخل النص، من هنا ظهر مفهوم تقدير المحذوف، وهو أحد مظاهر التخريج في النحو، مثل: تقدير المبتدأ والفعل وحرف الجر وغيرها من العوامل المحذوفة التي يقدِّرها النحوي لسيطرة فكرة العامل.

فمثلاً: الأداة (حتى) يرى النحاة أنها تعمل في الأسماءِ الجرِّ، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال؛ لأنَّ العامل لا يعمل إلا مختصاً، ومن ثمَّ لجؤوا إلى تقدير بنية عميقة في التراكيب التي جاءت فيها (حتى) متلوة بفعل مضارع منصوب، مثل قوله تعالى: ﴿**قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ**﴾ (طه:٩١) فهذا التركيب عند النحاة مُحوَّل من تركيب آخر، والفعل هنا ليس منصوباً بـ(حتى)؛ لأنها حرف جر مختصّ بالدخول على الأسماء، بل هو منصوب بأن المضمرة التي تؤول مع الفعل بالمصدر[٦]، ويكون أصل التركيب:

حتى أنْ يرجِعَ إلينا موسى ⟵ حذف

حتى ∅ يرجِعَ إلينا موسى.

ومن ذلك (إنْ) و(إذا) الشرطيَّتان فهما تختصان بالدخول على الأفعال، لكن ورد في فصيح الكلام دخولهما على الأسماء، كقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾ (التوبة: ٦)، وقوله تعالى: ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾ (الانشقاق:

١). فقدَّر جمهور البصريين بنية عميقة تحولت عنها هذه التراكيب؛ حفاظاً على القاعدة[٧]. ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

وإن استجارك أحدٌ استجارَك ⟵ حذف

وإن ∅ أحدٌ استجارك.

إذا انشقت السماءُ انشَقت ⟵ حذف

إذا ∅ السماءُ انشَقت.

ومن القوانين المرتبطة بفلسفة العامل ما يأتي:

- (كل معمول لا بد له من عامل)، وإذا لم يكن العامل موجوداً في الكلام فلا بدّ من تقديره.
- (كل عامل لا بدّ له من معمول).

وعلى القاعدتين السابقتين بُني باب الاشتغال.

- (العامل لا بدّ أن يستوفي معموله الخاص به).
- (لا يجتمع عاملان على معمول واحد).

وعلى هاتين القاعدتين قام باب التنازع[٨].

ويُلحظ أن البصريين كانوا أحرص على تطبيق فكرة العامل من الكوفيين، فقد لجؤوا إلى التقدير والتأويل عندما لا تستجيب النصوص المسموعة للعمل النحوي، ولا بدَّ في رأيهم من البحث عن العامل في كل تركيب ولو أدَّى ذلك إلى تعديل المسموع من كلام العرب عن طريق التقدير، فمثلاً: الفاعل في جملة: "محمد قرأ" ضمير مستتر؛ والغرض من تقديره الحفاظ على القاعدة التي تنصُّ على وجوب أن يكون الفاعل بعد الفعل، رغم عدم وجود ما يمنع من تقدم الفاعل على عامله على

رأي بعض الكوفيين[٩]. وقد علَّل النحاة بقاء المفعول به على إعرابه إذا تقدَّم على فعله، بخلاف الفاعل الذي إذا تقدَّم على فعله خرج عن كونه فاعلاً وارتفع بالابتداء، بأن المفعول إذا تقدَّم فليس هناك عامل آخر يوجب نصبه، أما الفاعل إذا تقدَّم على الفعل فيُمكن أن يُقدَّر له عامل آخر، وهو الابتداء وعمله الرفع كعمل الفعل في الفاعل، فرتبة المفعول باقية مع التقديم، ورتبة الفاعل ذاهبة مع التقديم من أجل الابتداء[١٠]. ويمكن تمثيل رأي البصريين في تقدُّم الفاعل بالشكل الآتي:

قرأ محمدٌ ⟵ تقديم

محمدٌ قرأَ ⟵ زيادة (حتى لا يكون فعل بدون فاعل)

محمدٌ قرأَ محمد ⟵ استبدال (استبدل بالاسم الظاهر الضمير).

محمد قرأ هو.

وأرى أن فكرة العمل تتصل بالتأويل من جهة أن العامل من أهم الأسباب التي دفعت النحاة إلى القول بالتأويل والتقدير. والجدول الآتي يوضِّح ذلك:

العلة (العامل)	مسند إليه	مسند
∅	محمدٌ	قارئٌ
ظننتُ	محمدًا	قارئًا
كان	محمدٌ	قارئًا
إنَّ	محمدًا	قارئٌ[١١]

وإذا كان المنهج الوصفي ضد فكرة العامل؛ لأن العامل يستوجب تقديرات وتأويلات تُضاف إلى التركيب أو تعدل به إلى شكلٍ آخر، فإن النظرية التحويلية

تعتمد البنية العميقة المُقدَّرة أساساً من أسسها[١٢]. مثل تقدير النحاة لعامل محذوف في تركيب التحذير والإغراء، والاختصاص، وغيرها من التراكيب.

أولاً: التأويل في النحو

التأويل في اللغة هو: "تفسير ما يؤول إليه الشيء، وقد أوَّلته تأويلاً وتأوَّلتُه بمعنى"[١٣] أما بالمعنى الاصطلاحي فلم يرد مفهوم التأويل النحوي لدى النحاة القدامى بشكل صريح، بل نقل السيوطي عن أبي حيان الأندلسي ما يفيد وظيفته بقوله : "التأويل إنما يُسوَّغ إذا كانت الجادَّة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادَّة فيُتأوَّل"[١٤]، والجَّادة المقصودة هنا هي القواعد النحوية، فما جاء مخالفاً للقواعد يجب أن يؤوّل.

و"التأويل في المصطلح النحوي عند المعاصرين يعني النظر في النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفاً للأحكام والأقيسة التي استنبطها النحاة واعتمدوها، ومحاولة توجيهها وجهة تجعلها متَّفقة مع هذه الأحكام والأقيسة غير المخالفة لها"[١٥]. وهو بذلك يتناول التراكيب المُشكِلة الخارجة عن ظاهر القواعد النحوية المطّردة. أو كما يراه الغامدي هو: "تقدير أصل غير منطوق به تخرج على مقتضاه العبارة المنطوقة"[١٦].

والتأويل في النحو البصري يختلف عما هو عليه في النحو الكوفي، فإذا تعارضت الشواهد والأمثلة مع القواعد والأصول في النحو البصري، فزع النحاة إلى التأويل، حتى يخضع الكلام المسموع للقواعد، وإلَّا وُصف بالشذوذ أو بالندرة أو بالتخطئة أحياناً. أما الكوفيون فيعملون جاهدين على أن يُغيِّروا الأصول والقواعد لتتوافق مع الشواهد والأمثلة المستعملة المسموعة[١٧]. مثال ذلك: منع البصريون أن يجيء الاسم المرفوع بعد "إن" و"إذا" الشرطيتين. وقال الكوفيون: يجوز ذلك ولا طعن في صحته ولا فصاحته، محتجين بقول الله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾ (التوبة: ٦).

فكلمة "أحد" في الآية الكريمة على مذهب الكوفيين فاعل للفعل المذكور؛ إذ لا يمنع مذهبهم تقدُّم الفاعل على فعله، وكلمة "مُنْفسٌ" في قول الشاعر:

لا تجزعـــي إن مُـــنْفس أهلكتـــه فـــإذا هلكـــت فعنـــد ذلـــك فـــاجزعي

هي مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي بعده، واستدلُّوا بهذا الشاهد على جواز أن يلي "إن" و"إذا" الشرطيتين الاسم المرفوع، على حين لجأ البصريون إلى التأويل لتتوافق النصوص مع القواعد، فقدّروا في الآية الكريمة فعلاً محذوفاً، وتقدير الكلام: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك[١٨].

أغراض التأويل

التأويل إما أن يكون لغرض لغوي، والمقصود به فهم النصوص والبعد عن إشكال المعنى[١٩]، أو أن يكون لإثبات توافق الشواهد والنصوص مع القواعد [٢٠].

أولاً: التأويل بغرض فهم النصوص

والمقصود بالفهم في هذا البحث فهم القارئ لا النحوي، لأن النحوي يفهم المراد، ثم يعمل بالتأويل على إيصال هذا الفهم إلى المتلقي. ويقتضي التأويل النحوي إرجاع الجملة إلى الأصل الذي عُدل بها عنه، وقانونه التمسّك بالأصل اللغوي العرفي في فهم المعنى العميق للجملة أو النص[٢١]. فهناك تراكيب تستدعي التقدير[٢٢]، ليتم فهم المقصود من النص، وهذه التراكيب واردة في القرآن الكريم في بعض المواضع؛ إذ يصعب فهم المراد من الآية بدون تقدير أو تأويل. من ذلك قوله تعالى: ﴿**قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**﴾ (الأنعام: ١٥١)، اجتماع الأوامر مع النواهي في الآية، وتقدّم فعل التحريم قبلها، استلزم تقديراً حتى يتّضح المعنى، وهو: (قل تعالوا أتل ما

نهاكم ربكم عنه، وما أمركم به)، فحُذف (وما أمركم به) لدلالة (ما حرّم عليكم) لأن معنى (ما حرّم ربكم عليكم) ما نهاكم ربكم عنه، وبهذا التقدير يصحّ أن تكون (أن) تفسيرية لفعل النهي الدال عليه التحريم، وفعل الأمر المحذوف، فإنه يجوز أن تقول: "أمرتك أن لا تكرم جاهلاً وأكرم عالماً"؛ إذ يجوز عطف الأمر على النهي، والنهي على الأمر[٢٣]. فالتركيب العميق للآية: (أتل ما نهاكم ربكم عنه، وما أمركم به). ثم حذفت عبارة (ما أمركم به). وأوّل النحاة (ما حرم عليكم) بـ (ما نهاكم عنه)، ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

(أتلُ ما نهاكم ربكم عنه وما أمركم به) ⟵ حذف

أتل ما نهاكم ربكم عنه ∅ ⟵ استبدال

أتل ما حرم ربكم عليكم.

ويستلزم التأويل النحوي التقدير؛ إذ لا يتم المعنى ولا يتَّضح إلا بذكر المحذوف وردّ التركيب وإعادته إلى أصل وضعه[٢٤]. والتقدير أسلوب من أساليب الوصول إلى معنى الكلام يقوم به النحوي لتصحيح اللفظ والمعنى، أو لتوضيح المعنى. ويرى النحاة أن تقدير التركيب الأصلي المعدول عنه يكون باعتبار المعنى[٢٥].

فالتقدير توفيق للفظ مع المعنى؛ فهو يرتّق النص بحيث يضع ما لم يذكره النص مما هو مفهوم ضمنياً وواجب تركيبياً.

وقد تشترك العبارة بين الإفادة وعدمها بحسب التقدير، نحو قولنا: (الحضور عندك) و(الخوف منك)، فإن قدَّرت الظرف أو المجرور خبراً كان المعنى تامّاً، وإن قدرته متعلقاً بالمصدر لم يتم المعنى واحتاج إلى خبر، كأن تقول: (الحضور عندك نافع) و(الخوف منك لا داعي له)[٢٦]. فالعبارة الواحدة تحتمل أن تكون مفهومة أو غير مفهومة بحسب تقدير البنية العميقة.

ومن ذلك أيضا التراكيب التي فيها أفعال تتعدى بحروف جر متضادة فتعطي معاني مختلفة وفقاً للتقدير، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ (النساء: ١٢٧)، فيحتمل التركيب بنيتين عميقتين لكل واحدة معنى مختلف، وفقاً لتقدير حرف الجر المحذوف، وهما:

- وترغبون في أن تنكحوهن لجمالهن.
- وترغبون عن أن تنكحوهن لدمامتهن[٢٧].

ثانياً: التأويل بغرض توافق النصوص والشواهد مع القواعد النحوية

حدّد النحاة الكلام المُحتجّ به ببيئة مكانية يتوفّر فيها البعد عن الأعاجم، وهي قبائل محصورة في عدد معين، كما حددوا الفترة الزمنية بثلاثة قرون، تبدأ بقرن ونصف قبل الإسلام وتنتهي بمنتصف القرن الثاني للهجرة[٢٨]، لكنهم اصطدموا – بعد وضع القواعد النحوية– بنصوص وشواهد أخرى وردت في القرآن الكريم، أو عن عرب فصحاء وتدخل في عصور الاحتجاج، لكنها لا تتفق مع القواعد المطردة التي وضعوها، فكان لا بدّ من اللجوء إلى التقدير أو التأويل لتنسجم النصوص مع القواعد ولا تشذّ عنها، ويرى الغامدي أن وصف هذه التراكيب بالشذوذ لا يعني الحكم عليها بالرداءة على الإطلاق، بل المعنى الذي أراده النحاة هو خروج هذه التراكيب عن النظام السائد في اللغة، وأسباب الشذوذ عن معهود اللغة غالباً ما تتعلّق بالمستوى الشعري أو مستوى النظم القرآني المُخالف بالضرورة نسق الكلام المعهود، ويرى أن قضية التأويل ليست بالسذاجة التي يصورها بعض المحدثين الداعين إلى تعديل القواعد بناء على ما ورد في الشواهد، أو المناداة إلى التوسّع في السماع؛ للخروج من إشكال التأويل كما يُنسب إلى الكوفيين؛ لأن مثل هذه الدعوات تحيل القواعد إلى الفوضى[٢٩].

ومن التراكيب الشاذّة بعض التراكيب المسموعة عن العرب المخالفة قواعد النحو المطردة، مثل:

قولهم: "كلمته فاهُ إلى فيَّ" بنصب فاه على الحال، وهذا مخالفٌ للقواعد المطردة التي تنصّ على أن الحال يكون مشتقاً لا جامداً، والتقدير الذي افترضه النحاة: كلمته مُشافهةً ومعناه مشافهاً، فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل، والمعنى كلمته في هذه الحال[٣٠].

والعمليات التحويلية التي تمَّت هي: الاستبدال، إذ استبدل باسم الفاعل (مشافهاً) المصدر (مشافهةً)، ثم استبدل بالمصدر عبارة (فاه إلى فيّ)، ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

كلمته مُشافِهاً ← استبدال

كلمته مشافهةً ← استبدال

كلمته فاه إلى فيّ.

قولهم: "بايعته يداً بيد" فكلمة (يدًا) نُصبت على الحال كأنه قيل: بايعته نقداً، أي ناقداً[٣١]، ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

بايعته نقداً ← استبدال

بايعته ناقداً ← استبدال

بايعته يداً بيد.

قولهم: "ما شأنُك وزيداً؟" والتقدير ما شأنُك وتناوُلك زيداً[٣٢].

وطرأ على التركيب تحويل بالحذف.

ومن ذلك أن الحال يُشترط أن يكون مشتقاً؛ لذا تأوّل النحاة التراكيب التي ورد فيها الحال جامداً، مثل قوله تعالى: ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ (النساء: ٢٠)، بمعنى: (باهتين وآثمين)[٣٣]، فالتحويل الذي طرأ على التركيب هو الاستبدال؛ إذ أُستبدل (بصيغة المشتق) صيغة (المصدر). ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

- أتأخذونه باهتين وآثمين ⟵ استبدال
- أتأخذونه بهتاناً وإثماً.

- وقوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الأَرْضِ هَوْنًا﴾ (الفرقان: ٦٣)، بمعنى (هيّنين) أو تكون صفة للمشي، والتقدير: مشياً هيِّناً[٣٤]. أي أنها حال، أو صفة للمفعول المطلق تبيّن نوع الفعل، ويمكن تمثيل التحويل بالشكل الآتي:

- يمشون على الأرض مشياً هيّناً ⟵ حذف
- يمشون على الأرض هيِّناً ⟵ استبدال (استبدل بصيغة (هيِّناً) صيغة (هَوْناً).
- يمشون على الأرض هوْناً.

ويرى تمام حسان أن التأويل هو ردّ التركيب إلى أصل القاعدة، وقد يكون بوساطة القول بالحذف أو الزيادة أو الإضمار أو التقديم والتأخير أو التضمين..، وإذا تعدَّدت الأصول الصالحة أن يُرد إليها التركيب بالتأويل اختلف النحاة في الاختيار عند إجراء التوجيه فيختار هذا النحوي وجهاً ويختار الآخر غيره؛ وهذا سبب تشعُّب مسائل النحو العربي[٣٥].

المظاهر التحويلية في التأويل

يمكن إيجاز المظاهر التحويلية في التأويل في النحو العربي في أمور عدة هي: الحذف والاستتار وصوغ المصدر والتقدير في الجمل والمفردات[٣٦]، والحمل على المعنى والتضمين.

- **الحذف**، مثل: حذف الاسم والفعل والحرف. وقد تحدّث عن ذلك ابن جني تحت (باب في شجاعة العربية)[٣٧].

- **والإضمار** مثل: استتار الضمير[٣٨]، وإضمار (أن) في نصب الفعل المضارع[٣٩].

- **وصوغ المصدر** من الحرف وما دخل عليه مثل: (أن، أنّ، كي، لو، ما)[٤٠].

- و**الجمل التي لها محل من الإعراب**، إذ يقدر مكانها كلمة مفردة، وهي: الجملة الواقعة خبراً والواقعة حالاً والواقعة مفعولاً والواقعة بعد الفاء أو إذا كانت جواباً لشرط جازم، والواقعة تابعاً. وقد تحدّث عنها ابن هشام في باب الجمل التي لها محل من الإعراب[٤١].

أما تفاصيل هذه المظاهر التي ذكرناها أعلاه، فكما يأتي:

الحذف: مثلاً، قولنا: (من عندك؟) مبتدأ + خبر.

الجواب: زيد.

مبتدأ + خبر ∅.

والتقدير العميق للجملة: زيد عندي، والتركيب يستدعي التقدير في نظر النحاة، لأنه قائم على مسند إليه فحسب، فلا بدّ من تقدير المسند[٤٢]، فهي جملة اسمية تحويلية بالحذف، حيث حذف منها الخبر.

وجملة: "هل ظننتَ أحداً قارئاً؟"

الجواب: ظننتُ زيداً.

فعل + فاعل+ مفعول أول + مفعول ثانٍ ∅.

التركيب السابق حُذف منه المفعول به الثاني، والتقدير العميق للجملة: ظننت زيداً قارئاً[٤٣]، فهي جملة اسمية (بالنظر إلى أصل المفعولين) تحويلية بالحذف، حُذف منها المفعول به الثاني.

أما حذف العامل فيُمكن التمثيل له بجملة:

(متى جئتَ؟)

الجواب: يومَ الجمعة.

وأصل التركيب: "جئتُ يوم الجمعة".

فعل ∅+ فاعل∅ + مفعول فيه.

فهي جملة فعلية تحويلية بالحذف حُذف منها الفعل.

ومن حذف الجملة، تركيب القسم، نحو "والله ما فعلت" أصل التركيب: "أقسم والله ما فعلت"، فحُذف الفعل والفاعل. وقوله تعالى: ﴿**فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ**﴾ (محمد: ٤)، وتقدير الجملة عند النحاة (فاضربوا الرقاب ضرباً) = فعل+ فاعل+ مفعول به+ مصدر "مفعول مطلق". وطرأ على التركيب عمليات تحويلية عدة، يمكن تمثيلها على النحو الآتي:

فاضربوا الرقابَ ضرباً ← تقديم

ضرباً فاضربوا الرقابَ ← حذف

ضرباً الرقابَ ← حذف التنوين

ضربَ الرقابَ ← استبدال (حلَّت علامة الجر محل النصب، لأن المصدر أُضيف لمفعوله)

ضربَ الرقابِ.

"وفي ذلك اختصار مع إعطاء معنى التوكيد المصدري"[٤٤].

الإضمار: من مواضع إضمار "أن" الناصبة للفعل المضارع أن تقدر بعد حتى، مثل: "جُدْ حتى تَسُرَّ ذا حَزَن" فهذا التركيب عند النحاة مُحوَّل من تركيب آخر، والفعل هنا ليس منصوباً بـ(حتى) لأنها حرف جر مختص بالدخول على الأسماء، بل هو منصوب بأن المضمرة التي تؤول مع الفعل بالمصدر[٤٥]، ويكون أصل التركيب:

حتى أنْ تَسُرَّ ذا حَزَن ⟵ حذف

حتى ∅ تَسُرَّ ذا حَزَن.

صوغ المصدر

علامة الموصول الحرفي: أن يؤوّل مع صلته بمصدر، والموصولات الحرفية هي: "أنْ" المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ (البقرة: ١٨٤)، و"أنَّ" وتوصل باسمها وخبرها، نحو: ألا يكفي أني صادق، و"كي"، نحو: جئت لكي أزورك، و"ما" وتكون مصدرية ظرفية، نحو: لا أصحبك ما دمت مسرعاً، وتكون غير ظرفية، نحو: عجبتُ مما قلتَ، و"لو"، نحو قوله تعالى: ﴿**يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ**﴾ (البقرة: ٩٦)[٤٦]. فالنحاة يقدرون مصدراً صريحاً في موقع المصدر المؤول، ويمكن تمثيل ذلك تحويلياً بالشكل الآتي:

صيامكم خيرٌ لكم ⟵ استبدال

وأن تصوموا خير لكم.

ألا يكفي صدقي ⟵ استبدال

ألا يكفي أني صادق.

الجمل التي لها محل من الإعراب: مثل الجملة الواقعة حالاً، إذ يُقدَّر مكانها كلمة مفردة؛ لأن الأصل في الحال الإفراد، مثل قوله تعالى: ﴿**فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ**﴾ (القصص: ٢٥) أي: ماشية، وقوله تعالى: ﴿**فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ**﴾ (القصص: ٧٩)، وتتعلق شبه الجملة بمحذوف تقديره: استقرّ، أو مستقر[٤٧]. ويمكن تمثيل ذلك تحويلياً بالرسم الآتي:

فجاءته إحداهما ماشية على استحياء ⟵ استبدال

فجاءته إحداهما تمشي على استحياء.

فخرج على قومه مستقرا في زينته ⟵ حذف

فخرج على قومه ∅ في زينته.

الحمل على المعنى: وسيلة تحويلية تعتمد على المعنى[٤٨]، وهو أن يُحمل الكلام على معناه لا على لفظه؛ والغرض منه علاج المخالفة بين ظاهر اللفظ (البنية السطحية) والتقدير (البنية العميقة)، أو بعبارة أخرى: أن توافق العبارة المنطوقة القواعد[٤٩]. من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ**﴾ (النمل: ٨٧)، فقال: "أتوه" بالجمع حملاً على المعنى، فإن "كل" مفرد في اللفظ، جمع في معناه؛ لذا رُدَّ الضمير إليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى، فيجوز "كل القوم ضربته" و"كل القوم ضربتهم"[٥٠]، فالبنية العميقة التي يفترضها النحاة لتتوافق مع قواعد الجمع والإفراد هي:

(وكلٌ أتاه داخرين) ⟵ استبدال

وكلٌ أتوه داخرين.

يعود ضمير المفرد على كلمة (كل) ثم طرأ عليها تحويل بالاستبدال، فاستبدل ضمير المفرد بضمير الجمع.

وقد تحدث ابن جني عن الحمل على المعنى، وأورد له بعض الصور مثل: تأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد[٥١]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ (الأنعام: ٧٨) والأصل: هذه، وتأويل الكلام: "هذا المرئي"[٥٢]، افترض النحاة بنية عميقة للتركيب ليتوافق استخدام اسم الإشارة (هذا) للمذكر مع ما يعود عليه وهو لفظ الشمس (مؤنث). ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

قال هذا المرئي ربي ⟵ حذف

قال هذا ∅ ربي.

وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لَغوب، جاءته كتابي فاحتقرها. فاستنكر أبو عمرو أن يلحق بالفعل "جاءته" علامة تأنيث والفاعل مذكر، فقال: أتقول جاءته كتابي؟ فرد الرجل قائلاً: نعم أليس بصحيفة[٥٣].

فعبارة "جاءته كتابي فاحتقرها" لا تتفق مع القواعد؛ لذا لزم حمل الكلام على معناه لا على لفظه لمعالجة المخالفة بين اللفظ المنطوق (البنية السطحية) وقواعد التذكير والتأنيث (البنية العميقة).

جاءته صحيفتي فاحتقرها ⟵ استبدال

جاءته كتابي فاحتقرها.

ويقولون: ويقولون ثلاثة شخوص؛ لأنهم يحملون ذلك على النساء[٥٤]. ويمكن تمثيل ذلك تحويلياً بالشكل الآتي:

ثلاث نساء ⟵ استبدال

ثلاثة شخوص.

ونظام الحمل على المعنى يستلزم أن يكون للتركيب أصل (بنية عميقة) يفترضها النحاة ليتناسب طرفا التركيب من مذكر ومؤنث، أو مفرد وجمع، أو غير ذلك.

التضمين: هو من إحدى الوسائل التحويلية أيضاً التي يعالج بها النحاة المخالفة بين ظاهر النص، وقواعد اللغة؛ إذ توجد تراكيب يتعدَّى فيها الفعل بحرف جر آخر ليس مما يتعدّى به، فيحتاج النحوي لتقدير فعل آخر متناسب مع الفعل الأصلي في المعنى، ويصحّ أن يتعدّى بحرف الجر الوارد في النص.

ويعرّفه النحاة بأنه: إعطاء الشيء معنى الشيء ويكون في الأسماء والأفعال والحروف. أما في الأسماء فهو أن يتضمّن اسماً معنى اسم؛ لإفادة معنى الاسمين جميعاً، كقوله تعالى: ﴿**حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لاَ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾ (الأعراف: ١٠٥) ضمّن "حقيق" معنى "حريص" ليفيد أنه محقوق بقول الحقّ، وحريص عليه. وأما في الأفعال فهو أن تُضمّن فعلاً معنى فعل آخر يكون فيه معنى الفعلين جميعاً، ويكون الفعل متعدياً بحرف فيأتي متعدياً بحرف آخر ليس مما يُتعدَّى به، فيجب تأويل الفعل، كقوله تعالى: ﴿**عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا**﴾ (الإنسان: ٦)، ضمَّن "يشرب" معنى "يروي" لأن الفعل الأول لا يتعدّى بالباء بل يتعدّى بنفسه مباشرة، ولكن أريد باللفظ هنا معنى الفعلين "الشرب" و"الرَّي". وعلى رأي الكوفيين التجوُّز في الحرف، وهو "الباء" لأنها هنا بمعنى "من"(٥٥).

ويقول عنه ابن جني: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه

إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء بالحرف مع ما هو في معناه"[٥٦]، ويقول عنه ابن هشام: قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويُسمَّى ذلك تضميناً. وفائدته أن تؤدي كلمة معنى كلمتين، مثل قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ**﴾ (آل عمران: ١١٥) أي فلن تُحرموه، والمعنى: فلن تُحرموا ثوابه؛ لذا عُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد، وكقوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ**﴾ (البقرة: ٢٣٥) بمعنى: لا تنووا؛ ولهذا عُدِّي بنفسه لا بـ"على"، وكقوله تعالى: ﴿**لاَ يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَى**﴾ (الصافات: ٨) عُدِّي "يسَّمع" بإلى وإنما أصله أن يتعدَّى بنفسه مباشرة[٥٧].

ويتّفق كل من تعرّض لموضوع التضمين أن الغرض منه هو: إعطاء كلمة واحدة بُعداً أكبر في الدلالة؛ لتدل على معنيين، عن طريق: صيغة الكلمة الأولى، وبما دل عليه الحرف المستلزم للصيغة الأخرى، وما تحمله من معنى[٥٨].

ويرجع سبب وجود هذه الظاهرة في النحو العربي إلى محاولة تأويل بعض التراكيب اللغوية المتعارضة مع ظاهر القواعد النحوية؛ إذ يتعدّى الفعل بحرف جر غير ما يتعدّى به، أو يتحول من التعدّي إلى اللزوم، فيحاول النحاة ردّ التراكيب إلى قاعدة عامة تحكم استعمال الفعل أو الحرف[٥٩]. من ذلك الفعل (خالف) المتعدي لمفعوله مباشرة، مثل: (خالفت الأمر) لكنه ورد في القرآن الكريم لازماً كقوله تعالى: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ (النور: ٦٣).

فالتضمين نوع من الاستبدال الذهني الذي لا يظهر إلّا أثره في التركيب، إذ يُستبدل فعل بفعلٍ آخر متناسب مع حرف الجر الوارد في النص، ومتوافق مع معنى الفعل المحذوف، ويمكن توضيح التحويل في الآيات السابقة بالرسم الآتي:

وما تفعلوا من خير فلن تُحرموا ثوابَه ⟵ استبدال

وما تفعلوا من خير فلن تحرموه ⟵ استبدال

وما تفعلوا من خير فلن تُكفروه.

ولا تنووا عقدة النكاح ⟵ استبدال

ولا تعزموا عقدة النكاح.

لا يُصغون إلى الملأ الأعلى ⟵ استبدال

لا يسَّمعون إلى الملأ الأعلى.

وهكذا لجأ البصريون إلى القول بالتضمين للتوفيق بين القواعد والنصوص التي شذّت عنها، وأوّلوا الفعل حتى يتوافق مع الحرف وطريقة استعماله، وعدوا هذه النصوص سماعية لا يُقاس عليها، على حين رأى الكوفيون أنها قياسية، فهم يرون أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض.

الخلاصة: ناقش البحث الأبعاد التحويلية في التطبيقات المبنية على مناهج النحو العربي ونظرياته، نحو: التأويل: إذ يلجأ النحاة إلى تأويل بعض العبارات لغرضين: إما لتوافق الشواهد والنصوص القواعد المطّردة، أو لغرض فهم النصوص والابتعاد عن إشكال المعنى، وفي كلتا الحالتين يفترض النحاة بنية عميقة أو أصلية طرأ عليها التحويل إلى أن ظهرت العبارة في شكلها النهائي، أو بعبارة التحويليين البنية السطحية. أما الحمل على المعنى فهو وسيلة تحويلية تعتمد على المعنى، لجأ إليها النحاة بغرض معالجة الاختلاف بين ظاهر اللفظ (البنية السطحية) والتقدير (البنية العميقة)، وللتضمين علاقته بالتحويل، فالنحاة حاولوا معالجة بعض التراكيب الخارجة عن أصل القواعد النحوية؛ لأنها تشتمل على أفعال تتعدى بحروف جر مخالفة لما يتعدى بها في الأصل، واستخدموا وسيلة التضمين لمعالجة هذه المخالفة ولرد التراكيب إلى قاعدة عامة تحكم

استعمال الفعل أو الحرف. ومن هنا وصل البحث إلى نتيجة، مفادها أن مناهج النحو العربي ونظرياته الفرعية، مثل: التأويل والتقدير والحمل على المعنى والتضمين تفترض تراكيب عميقة ليتوافق التركيب الظاهر السطحي مع القواعد الأصول المطردة، وهذا المنهج يلتقي مع النحو التوليدي التحويلي الذي جاء به العالم الأمريكي نعوم تشومسكي.

الهوامش

١. انظر: الغامدي، محمد، "اللغة والكلام في التراث النحوي العربي"، **مجلة عالم الفكر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، العدد٣، المجلد٣٤، ٢٠٠٦م، ص٧٧.

٢. انظر: باقر، مرتضى، **مقدمة في القواعد التوليدية**، (عمان: دار الشروق، ٢٠٠٢م)، ص١٤٨.

٣. الخولي، محمد علي، **معجم علم اللغة النظري**، (الرياض: دار العلوم، ١٩٨٢م)، ص١٠٩.

٤. المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

٥. انظر: الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م)، ص١٤٨.

٦. انظر: حسام الدين، كريم، **أصول تراثية في اللسانيات الحديثة**، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط٣، ٢٠٠١م)، ص٢٣٧؛ وابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٥م)، ج٢، ص٣٢٠.

٧. انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج١، ص٣٤٠.

٨. انظر: عيد، محمد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، (القاهرة: عالم الكتاب، ط٤، ١٩٨٩م)، ص٢٠٥، ٢٠٦.

٩. انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص١٣٢؛ وابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج١، ص٤٢٣،٤٢٢.

١٠. انظر: الوراق، أبو الحسن محمد، **علل النحو**، تحقيق: محمود نصار، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م)، ص٣٧٩.

١١. انظر: الملخ، حسن خميس، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، (عمان: دار لشروق، ٢٠٠٠م)، ١٠٣.

١٢. انظر: عبدالرحمن، ممدوح، **أصول التحويل في نحو العربية**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م)، ص١١.

١٣. الجوهري، أبو نصر إسماعيل، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: إيميل يعقوب ومحمد طريفي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م)، ج٤، ص٤١٦.

١٤. السيوطي، عبدالرحمن، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: محمد الشافعي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ص٤٧.

١٥. الخثران، عبدالله، **ظاهرة التأويل في الدرس النحوي**، (الرياض: النادي الأدبي، ١٩٨٨م) ص٩.

١٦. الغامدي، محمد، "**اللغة والكلام في التراث النحوي العربي**"، **مقال سابق**، ص٨١.

١٧. انظر: المخزومي، مهدي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، (أبوظبي، المجمع الثقافي، ٢٠٠٢م)، ص٤٦٢.

١٨. انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج١، ص٤٧٢، ٤٧٣.

١٩. انظر: صبرة، محمد حسنين، **تعدد التوجيه النحوي**، (القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٦م)، ص٣١٤.

٢٠. انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص٣١٧.

٢١. انظر: عبدالسلام، أحمد شيخ، تفسير مقصود المتكلم في التحليل اللغوي، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية**، دبي، العدد٢٠، ٢٠٠١م، ص٣١٩.

٢٢. في التقدير ينعدم المُقدَّر نهائياً من ناحية ظهوره، وفي حالات كثيرة لا يُحدَّد بصيغة معينة، وإنما يُترك ليتماشى مع السياق، فهو افتراضي. انظر: راشد، الصادق، **دور الحرف في أداء معنى الجملة**، (بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٦م) ص٩٩.

٢٣. انظر: الأندلسي، أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل عبدالجواد وعلي معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ج٤، ص٢٥٠.

٢٤. انظر: عبدالسلام، أحمد شيخ، **تفسير مقصود المتكلم في التحليل اللغوي**، مقال سابق، ص٣١٩.

٢٥. انظر: **المقال السابق نفسه**، ص٣١٨.

٢٦. انظر: السامرائي، فاضل، **الجملة العربية والمعنى**، (عمان: دار الفكر، ٢٠٠٧م)، ص٧٧.

٢٧. انظر: الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ج١، ص٣٠١.

٢٨. انظر: السيوطي، عبدالرحمن، **الاقتراح في علم أصول النحو**، مرجع سابق، ص٣٣.

٢٩. انظر: الغامدي، محمد، "**اللغة والكلام في التراث النحوي العربي**"، مقال سابق، ص٨٣-٨٥.

٣٠. انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣م)، ج١، ص٣٩١؛ وياقوت، محمود سليمان، **التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ب.ت)، ص٣٤٧.

٣١. انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، مرجع سابق، ج١، ص٣٩١.

٣٢. انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج١، ص٣٠٧.

٣٣. انظر: الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، مرجع سابق، ج١، ص٢٥٨.

٣٤. انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج٣، ص١٠٣.

٣٥. انظر: حسان، تمام، **الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م)، ص١٤٥، ص١٤٧.

٣٦. انظر: عيد، محمد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، مرجع سابق، ص١٦٣.

٣٧. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد النجار، (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت)، ج٢، ص٣٦٠ وما بعدها.

٣٨. انظر: السيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ج١، ص٢٠٧، ٢٠٨.

٣٩. انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج٢، ص٣١٩ وما بعدها.

٤٠. انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج١، ص١٣٢ وما بعدها.

٤١. انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩١م)، ج٢، ص٤٧٢.

٤٢. انظر: عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج١، ص٢٢٧.

٤٣. انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج١، ص٤٠٤.

٤٤. ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٥م)، ج٢، ص٩٠؛ والجرجاني، عبدالقاهر، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود شاكر، (القاهرة: مطبعة المدني، ط٣، ١٩٩٢م)، ص١٠٦، ص١٤٦.

٤٥. انظر: حسام الدين، كريم، **أصول تراثية في اللسانيات الحديثة**، مرجع سابق، ص٢٣٧؛ وابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج٢، ص٣٢٠.

٤٦. انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ج١، ص١٣٧؛ والأزهري، خالد، **شرح التصريح على التوضيح**، (بيروت: دار الفكر، ب.ت)، ج١، ص١٣٠.

٤٧. انظر: ابن يعيش، موفق الدين علي، **شرح المفصل**، (بيروت: عالم الكتب، د.ت)، ج٢، ص٦٥، ٦٦؛ وابن هشام، أبو محمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى**

ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ج٢، ٣٤٦.

٤٨. عبداللطيف، محمد حماسة، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠م)، **النحو والدلالة**، ص١٥٣.

٤٩. انظر: عبداللطيف، محمد حماسة، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠م)، **النحو والدلالة**، ص١٥٧.

٥٠. الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ت)، ج٢، ٤٤٨.

٥١. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، مرجع سابق، ج٢، ص٤٤١.

٥٢. **المرجع السابق نفسه.**

٥٣. انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج٢، ص٤١٦.

٥٤. انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، **الصاحبي في فقه اللغة**، تعليق: أحمد حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، ص١٩٥.

٥٥. انظر: الزركشي، محمد، **البرهان في علوم القرآن**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م)، ج٢، ص٣٨٨، ٣٨٩.

٥٦. جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، مرجع سابق، ج٢، ص٣٠٨.

٥٧. انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ج٢، ص٧٩١.

٥٨. انظر: راشد، الصادق، **دور الحرف في أداء معنى الجملة**، مرجع سابق، ص٢٥٣.

٥٩. انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص٢٦١، ٢٦٢.